المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20 et 21/09/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

السفير الأمريكي يقدم وصفته لانتخابات نزيهة في المغرب واليزمي يدعو إلى توسيع المشاركة الى الرحل ونزلاء السجون

2/10/12

الاتحاد الاشتراكي

قدم السفير الأمريكي بالرباط وصفته لانتخابات نزيهة في المغرب يوم الخميس بالرباط. وقد أكد سفير الولايات المتحدة في المغرب دوايت بوش في ندوة نظمها، المعهد الديمقراطي الوطني حول «الإصلاحات الانتخابية بالمغرب:تجارب مقارنة»، أن الانتخابات مسار ينطلق قبل عملية التصويت، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تعمل على بناء أنظمة انتخابية قوية وعلى أن تتسم العملية الانتخابية ككل بالنزاهة والشفافية.

وركز بوش على ضرورة اضطلاع كل من الإعلام والمجتمع المدني بدوره الهام في المسار الانتخابي والمضي في الإصلاحات الانتخابية المنبثقة عن الدستور الجديد، معتبرا أن المساواة بين الجنسين وشفافية الانتخابات عنصران مهمان جدا في العملية ككل. وأشار إلى أن المغرب عمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وحقق تقدما كبيرا في هذا المجال على صعيد المنطقة العربية، وذلك بفضل مجتمعه المدني والشراكة التي يقيمها مع الولايات المتحدة في إطار تعاون شفاف.

وكان من بين المشاركين في الندوة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي نائبة رئيس مجلس النواب، أمينة بوهدود والكاتبة العامة للفدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان، أمينة بوعياش.

ودعا هؤلاء المشاركون إلى إصلاح النظام الانتخابي للمغرب من أجل تنظيم انتخابات أكثر شفافية وبنسبة مشاركة أكبر.

وركز المشاركون على ضرورة تفعيل مقتضيات الدستور الجديد في أفق إجراء الانتخابات المحلية التي يرتقب أن تجري خلال السنة المقبلة، خاصة تلك المرتبطة بإشراك النساء وتحقيق مبدأ المناصفة، وتعزيز دور المجتمع المدني، خاصة في مجال مراقبة وملاحظة الانتخابات، مؤكدين أهمية الدور الذي يضطلع به الإعلام في إنجاح العملية الانتخابية.

ادريس اليزمي كان حاضرا في ذهنه النقاش حول مواقبة الانتخابات ولاحظ بأن المغرب كرس تقليد ملاحظة الانتخابات من خلال إشراف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا على ملاحظة الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 2007 و 2009، كما أعد إجراءات خاصة لاعتماد الملاحظين تم تقنينها لاحقا بموجب قانون يحدد شروط وأنماط الملاحظة النزيهة والمستقلة للانتخابات.

وأشار إلى أنه تم في سياق هذا المسلسل الاعتراف قانونيا بصلاحية المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال ملاحظة الانتخابات وتنسيق اعتماد الملاحظين.

واقترح اليزمي أن يتمحور إصلاح التشريع الانتخابي حول ثلاث تحديات يهم الأول توسيع حق التصويت ليشمل بعض الفئات التي يصعب عليها ممارسة هذا الحق من قبيل الرحل ونزلاء السجون والحاصلين على الجنسية المغربية الذين لا يتمتعون بحق التصويت إلا بعد مرور خمس سنوات، مشيرا في هذا الصدد إلى محدودية تقنية تفويض التصويت بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، وبالتالي ضرورة التفكير في بدائل أخرى من قبيل التصويت الإلكتروني.

ويهم التحدي الثاني، التقطيع الانتخابي ورهانات التمثيلية العادلة للهيئة الناخبة، فيما يتمثل التحدي الثالث، حسب السيد اليزمي، في تفعيل مبدأ المناصفة.

وبدورها، أكدت أمينة بوعياش أن الانشغالات المطروحة خلال الاستحقاقات المقبلة تهم على الخصوص تحقيق مبدأ المناصفة وولوج المعلومات، إضافة إلى مبدأ المشاركة التي تشكل، حسب بوعياش، «الحلقة الضعيفة» في مسار الانتخابات المغربية.

وكيل للملك سارع إلى المعارضة معتبرا أن الفكرة مغامرة غير محسوبة العواقب

مجلس اليزمي يوصي الحكومة بإلغاء احتكار النيابة العامة للتواصل مع الرأي العام

14/8/3

■ طنجة يونس مسكين ■

كشف محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن إحدى التوصيات المهمة للمجلس المتعلقة بمسودة المسطرة الجنائية التي أعدتها وزارة العدل وتستعد لعرضها قريبا على المسطرة التشريعية، المجلس توقف عند المادة 15 من المسودة، والتي تعطي للنيابة العامة الحق الحصري في إطلاع الرأي العام على المعطيات والإجراءات الجنائية المتعلقة بالملفات خلال مرحلة البحث التمهيدي، ويخول للضابطة القضائية هذا الحق، شريطة الحصول على إذن من النيابة العامة.

المجلس، حسب ما أعلنه الصبار في أولى ندوات الدورة التواصلية بين القضاء والإعلام المنظمة حاليا بمدينة طنجة، طالب بمراجعة هذه المادة لإعطاء حق إطلاع الرأي العام على القضية والمساطر الجنائية للدفاع والنيابة العامة على قدم المساواة.

وأوضح الصبار أن مثل هذه المساواة وردت في قوانين مقارنة، حيث تنص المادة 28 من قانون المسطرة الجنائية البلجيكي على حق الرأي العام والدفاع على قدم المساواة مع النيابة العامة، واحترام الالتزامات نفسها، مثل الحياة الخاصة وقرينة البراءة، وتلزمهما بعدم إفشاء هويات الأشخاص المذكورين في القضايا المعروضة على المحكمة وذلك قدر الإمكان.

وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية لورزازات، خالد الركيك، سارع إلى معارضة هذه التوصية، معتبرا أن الدفاع بطبيعته يميل إلى طرف معين، وأن فتح الباب أمام إدلائه بالتصريحات حول الأبحاث الجارية، سيؤدي إلى تصريحات وتصريحات مضادة من جانب دفاع الطرف الآخر، مشددا على أن الأمر سيكون «مغامرة غير محسوبة العواقب».

الصبار الذي شدد على ضرورة الوصول إلى التوازن بين حماية الحق في التعبير والإعلام وحماية القاضي من تأثير الإعلام؛ قال إن من بين الخلاصات التي أبانت عنها تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب، أن من الأسباب الأساسية التي مهدت وساعدت على تكريس الانتهاكات وشموليتها وديمومتها، إشكالية حرية الرأي والتعبير والحق في التعبير والتجمع... ولم ينس الصبار تخصيص الإعلام بنصيبه من النقد، حيث قال إن للإعلام المغربي الحالي مساحات من الرداءة، وأن من الواجب مواجهتها والحد منها.

نقد، شاطره المتدخلون الإعلاميون المشاركون في الندوة الأولى من اللقاء المنظم من طرف محكمة النقض داخل بيت الصحافة بطنجة. رئيس النقابة المغربية للصحافة المغربية عبد الله البقالي الذي تولى تسيير الندوة، تحدث عن وجود «سببة منظمة» في المجال الإعلامي، مضيفا أن الشق غير المهيكل من الإعلام المغربي يزحف بقوة ويقترب من القضاء على التجارب الجادة والمؤسسة القليلة. الرقم الذي أدلى به البقالي في هذه الندوة، والذي يُقدر عدد المواقع الإلكترونية التي تعتبر نفسها إخبارية في المغرب، بات يفوق 750 موقعا، وصفه المستشار بمحكمة النقض والمتخصص في الشأن الإعلامي، محمد الخضراوي، بالتوحش الذي يُصيب المجال الإعلامي، داعيا إلى إيجاد التوازن بين الحقوق وعدم شيطنة القاضي لكونه مطالب دستوريا بتطبيق عادل ومنصف للقوانين.

جانب من ندوة القضاء والإعلام

بيان اليوم

اليزمي: الدستور الجديد نص على حرية المقاولة كحق أساسي

7332/4

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، مساء الجمعة بمراكش، إن خلق الثروة ومناصب الشغل بالمغرب يمر بالضرورة عبر النهوض بروح المقاولة والمبادرة الخاصة.

وأضاف اليزمي، خلال لقاء نظمه مركز المسيرين الشباب- فرع مراكش حول موضوع «المقاولة بالمغرب.. حق أم امتياز»، أن روح المقاولة تعتبر ضرورة حيوية بالنسبة للمغرب، كما أن النهوض بروح المقاولة يعد محركا للنمو ولخلق فرص الشغل.

وأشار إلى أن الدستور الجديد نص على حرية المقاولة كحق أساسي، داعيا إلى وضع الآليات التي من شانها تفعيل هذا الحق وإجراته.

من جانبه، أبرز ممثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كمال الدين فاهر أن الدولة وضعت عددا من الآليات الرامية إلى مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، من بينها برامج «رواج» و«مقاولاتي» و«مساندة»، مسجلا أن النتائج المحصل عليها لم تكن في مستوى الانتظارات.

وأبرزت باقي المداخلات أن الحق في المقاولة بدأ يكتسي أهمية داخل المجتمع، كما دعوا إلى وضع قوانين تنظيمية تحدد بشكل واضح التزامات الدولة اتجاه المقاولين، فضلا عن القانون الأساسي وحقوق والتزامات هؤلاء.

وأكدوا، في ذات السياق، على ضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالتربية على روح المقاولة وإزالة الحواجز التي تحول دون الولوج إلى عالم المقاولة والتي من بينها مشكلي الوعاء العقاري والولوج إلى التمويل.

وشارك في هذا اللقاء ممثلون بالخصوص، عن الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومركز المسيرين الشباب المغرب.

وتناول المشاركون عددا من المواضيع تتعلق بـ«تاثير المقاولة على الفرد والمجتمع» و«وضع المقاول بالمغرب» و«هل المقاولة حق أساسي لجميع الأفراد وكيفية ضمانه » و«هل يترتب عن الحق في المقاولة التزامات» و«هل المقاولة امتياز مقتصر على شريحة من الساكنة».

إدريس اليزمي

الصباح
يومية مغربية شاملة

الهيبة: إمارة المؤمنين أكبر حصانة ضد القراءات المنحرفة للدين

المندوب الوزاري لحقوق الإنسان أكد مضي المغرب في محاربة العنف والإرهاب

15/44 88

أكد المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، انخراط المغرب في مكافحة العنف والإرهاب، مع حرصه في الوقت نفسه، على احترام حقوق الإنسان، وتكريسها، مبرزا أن ذلك خيارا إستراتيجيا للمغرب.
وقال الهيبة، في حوار مع « الصباح» أجري معه على هامش مشاركة الوفد المغربي في الدورة العادية لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، إن المغرب استعرض خلال هذه الدورة الأشواط التي قطعها في مجال ترسيخ حقوق الإنسان، وتجربته في مجال العدالة الانتقالية، وعزمه المضي قدما في توطيد دعائم بناء دولة الحق والقانون. في ما يلي نص الحوار:

● يلاحظ أن ملف مكافحة العنف والإرهاب كان حاضرا في أشغال الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، ما هو تقييمكم لذلك؟

● الدورة عرفت اجتماعات مكثفة انصبت حول القضايا والتحديات المطروحة في الساحة الحقوقية، وتداولت في قضايا الساعة، ومنها انشغال المنتظم الدولي المتزايد بالعنف الدائر في بؤر إلتوتر، خاصة بالشرق الأوسط، والإرهاب، والتداعيات السلبية لذلك على حقوق الإنسان.
وفي هذا الصدد، شارك الوفد المغربي في نشاط مواز نظمته جمعية نرويجية ومؤسسات أكاديمية متخصصة في القانون الدولي الإنساني انصب موضوعه حول «مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان»، قدم المغرب خلاله تجربته في التصدي للإرهاب، وذلك انسجاما مع حرصه على احترام وحماية حقوق الإنسان. النشاط كان مهما، واستأثر باهتمام الحضور.
وأبرز المغرب انخراطه في محاربة الإرهاب والعنف، مؤكدا رفضه لأي قراءات منحرفة للدين، مشددا على أنه يتبنى إسلاما معتدلا ومتسامحا ومنفتحا، وهو ما تم تكريسه في الدستور.
إن إمارة المؤمنين أقوى ضمانة لتفسير الدين وفق منظور سليم ومنفتح وهو ما ثمنه الحاضرون. آكدنا أن المغرب يوفر تأطيرا دينيا و بيداغوجيا منفتحا من خلال المساجد والمرشدين.
لقد أصبح العالم يواجه خطر التطرف والعنف، والتكنولوجيات الحديثة ليست مجالا فقط لتبادل المعلومات والتواصل، بل أضحت فضاءات للتنشئة والتربية وبقدر ما تسهم في تنمية حقوق الإنسان بقدر ما قد تسهم في نشر الحقد والتطرف والكراهية. خرج الجميع بقناعة أن التجربة المغربية تعتبر إحدى الممارسات الفضلى في هذا المجال. وهناك «المحاربون الأجانب»، وهو مفهوم جديد فتح بشأنه نقاش على الصعيد الدولي . وهناك اتكباب على مشروع قانون جديد يُجرم الحث على الكراهية والحقد والتشجيع على القتال باسم الدين، فالمغرب منخرط بقوة في مكافحة الإرهاب. والحرب في عالم اليوم لم تعد تقتصر على الفضاءات التقليدية (البر والبحر...)، بل انضاف إليها العالم الافتراضي، وهو ما يطرح تحديات جديدة.

● شاركتم في نشاط مواز حول العدالة الانتقالية، هل يمكن أن تسلطوا بعض الضوء على النقاش الذي جرى حول هذه المسألة ؟

● نظمنا نشاطا موازيا حول تجارب العدالة الانتقالية، الاثنين الماضي مع البعثة الأرجنتينية والسويسرية، سلطنا خلالها الضوء على التجربة المغربية في هذا المجال. وركزنا على محاور أساسية، أولها أن الانتقال في المغرب تم في إطار النظام السياسي القائم، وهي ميزة تفرد بها المغرب، وآكدنا، أيضا، أن الديناميكية هي التي قادت إلى العدالة الانتقالية بالمغرب، من خلال نقاشات داخلية وحوار وطني معمق، استنادا إلى المقاربة التشاركية التي أفضت إلى تاسيس هيأة الإنصاف والمصالحة. وتحدثنا عن تنفيذ توصيات الهيأة، إذ أن المغرب عكس بعض البلدان التي عاشت تجربة العدالة الانتقالية، كان حريصا على تتبع تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وقد شرعت الهيأة في تفعيل هذه التوصيات حينما كانت قائمة، قبل أن يُعهد إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ما بعد، مهمة تتبع تنفيذ التوصيات. وتركز النقاش أيضا حول التاريخ وحفظ الذاكرة.

● ما هي حصيلة مشاركة الوفد المغربي في أشغال الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف؟

● الدورة كانت غنية بالأنشطة، وتميزت بكثافة جدول اعمالها، إذ بالإضافة إلى القضايا التقليدية المعروفة التي تناقش خلال دورات المجلس، تم إدراج العديد من المواضيع، وجرت نقاشات مفتوحة في جلسات داخل القاعة. واتسمت الدورة، كذلك، بكثافة الحوارات التفاعلية مع الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان مع الفريق المعني بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري. وكانت التدخلات كثيرة، ما أدى إلى تقليص حيزها الزمني، بل إن بعض المشاركين لم يتمكنوا من التدخل.

كانت هناك، أيضا، كثافة في الأنشطة الموازية ولوحظ زيادة في عدد المشاركين في الأسبوع الثاني، وكان التركيز على ضبط الوقت، هذا له جانب إيجابي يعني أن المجلس يستقطب العديد من المشاركين، لكن ذلك أدى، في بعض الأحيان، إلى افتقاد الحوارات إلى العمق.
وعموما، كانت مشاركة الوفد المغربي متميزة، إذ حرص على تغطية كل الدورات، وكان الحضور متميزا بالنسبة إلى القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والحضور البارز للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال أمينه العام وأعضائه، إضافة إلى الحضور الملفت لوسائل الإعلام.

● من بين المواضيع التي حظيت باهتمام المشاركين، مناهضة التعذيب والاعتقال التعسفي. كيف كانت مشاركة الوفد المغربي في هذا الشأن ؟

● شارك الوفد المغربي في كل الأنشطة، وتدخلنا باسم مجموعة إقليمية تأسست من أجل حشد الانخراط الدولي حول اتفاقية مناهضة التعذيب، وذكرنا بانخراط المغرب في هذه المبادرة.
وآكدنا أن المنطقة العربية والإسلامية تواجه عدة تحديات، تحدي التفسير الخاطئ للدين مما يضفي طابع استدامة العنف والحث على الكراهية والتطرف وهو ما يهدد بإفشال تجارب العدالة الانتقالية جراء الانطواء الهوياتي الذي لا يستشرف المستقبل بل يظل حبيس الماضي. وهناك تحدي التكوين والتكوين المستمر. فالمغرب عازم على تكريس حقوق الإنسان، ومناهضة كل أشكال التعذيب. وفي هذا الصدد، نذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدد إعداد آلية لمناهضة التعذيب، ويسير في اتجاه تدشين نقاش عمومي حول الموضوع مع هيآت المجتمع المدني والحركة الحقوقية.

أجرى الحوار:
ج .ب

المغرب منفتح للتفاعل مع كل الآليات الأممية

● أكدتم خلا ل النقاش التفاعلي مع الفريق الأممي المعني بالاعتقال التعسفي، استعداد المغرب التعاطي الإيجابي مع الآليات الأممية؟

● منذ بداية سنة 2000 ، نظم المغرب تسع زيارات لمقررين خاصين، خمس منها بعد تاسيس المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، ونحن نؤكد استعداد المغرب للتعاون والتفاعل مع مجموع الآليات الأممية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذلك مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

لقد استقبل المغرب مقررين حول الهجرة والاستغلال الجنسي للأطفال، والحق في التربية والتكوين، والحقوق الثقافية والمقرر المعني بمناهضة لتعذيب، ومناهضة التمييز ضد المرأة في التشريعات، والاتجار في البشر والاعتقال التعسفي، والمغرب يبقى منفتحا للتفاعل مع كل الآليات الأممية.
كما يبقى حريصا على التحقيق في كل مزاعم التعذيب والاعتقال التعسفي.

الصباح
يومية مغربية شاملة

اليزمي يطالب بإشراك السجناء في الانتخابات

3/4488

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدافع عن حق السجناء والرحل في التصويت

دعا إدريس اليزمي ، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى توسيع دائرة المشاركين في الانتخابات المحلية، وفتح طريق الاقتراع أمام الفئات المحرومة من الحق في التصويت، خاصة السجناء والرحل، مقترحا أن يتم اعتماد التصويت الإلكتروني بالنسبة لمغاربة الخارج.

واقترح اليزمي في الندوة، التي نظمها المعهد الديمقراطي الوطني أول أمس (الخميس) بالرباط، أن يتمحور إصلاح التشريع الانتخابي حول ثلاثة تحديات، يهم الأول توسيع حق التصويت ليشمل بعض الفئات التي يصعب عليها ممارسة هذا الحق من قبيل الرحل ونزلاء السجون والحاصلين على الجنسية المغربية الذين لا يتمتعون بحق التصويت إلا بعد مرور خمس سنوات، مسجلا محدودية تقنية تفويض التصويت بالنسبة إلى المغاربة المقيمين بالخارج، ما يفرض ضرورة التفكير في بدائل أخرى من قبيل التصويت الإلكتروني.

واعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التحدي الثاني يهم مسالة التقطيع الانتخابي ورهانات التمثيلية العادلة للهياة الناخبة، على أن تشكل مسالة تفعيل مبدأ المناصفة ثالث التحديات التي تفرض نفسها في ورش الإصلاح الانتخابي، مذكرا بان المغرب كرس تقليد ملاحظة الانتخابات من خلال إشراف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا على ملاحظة الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 2007 و2009، كما أعد إجراءات خاصة لاعتماد الملاحظين تم تقنينها لاحقا بموجب قانون يحدد شروط وانماط الملاحظة النزيهة والمستقلة للانتخابات. ودعا المشاركون في الندوة إلى إصلاح النظام الانتخابي للمغرب من أجل تنظيم انتخابات أكثر شفافية وبنسبة مشاركة أكبر، مركزين على ضرورة تفعيل مقتضيات الدستور الجديد في أفق إجراء الانتخابات المحلية التي يرتقب أن تجري خلال السنة المقبلة، خاصة تلك المرتبطة بإشراك النساء وتحقيق مبدأ المناصفة، وتعزيز دور المجتمع المدني، خاصة في مجال مراقبة وملاحظة الانتخابات، مؤكدين أهمية الدور الذي يضطلع به الإعلام في إنجاح العملية الانتخابية.

ومن جهتها، اعتبرت نائبة رئيس مجلس النواب، أمينة بوهدود، أن المغرب راكم تجربة مهمة يمكن اعتمادها نموذجا في مجال تنظيم الانتخابات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مبرزة أنه حقق تقدما إيجابيا على مستوى مؤشرات الشفافية وتعزيز دور المجتمع المدني، وترسيخ مأسسة ملاحظة الانتخابات، موضحة أن الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015 ستشكل مرحلة أساسية لتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي والسياسي، على اعتبار التحولات والمتغيرات الجديدة التي تعرفها بنية المجتمع المغربي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأيضا على مستوى الوعي السياسي للمواطنين.

وشددت بوهدود على أن مسالة مشاركة المواطنين في الاستحقاقات الانتخابية أمر في غاية الأهمية، يحتاج للدراسة والتمحيص، مؤكدة على ضرورة البحث عن السبل الكفيلة بالرفع من نسبة المشاركة في الانتخابات، ابتداء من التسجيل في اللوائح الانتخابية، بهدف تثبيت أسس المسار الديمقراطي وترسيخ دولة المؤسسات.

ومن جانبه، أكد سفير الولايات المتحدة في المغرب دوايت بوش أن الانتخابات مسار ينطلق قبل عملية التصويت، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تعمل على بناء انظمة انتخابية قوية، وأن تتسم العملية الانتخابية ككل بالنزاهة والشفافية.

وحذر بوش من مغبة إغفال دور الإعلام والمجتمع المدني في المسار الانتخابي وفي تسهيل مسار الإصلاحات الانتخابية المنبثقة عن الدستور الجديد، معتبرا أن المساواة بين الجنسين وشفافية الانتخابات عنصران مهمان جدا في العملية ككل.

ياسين قطيب

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان (أرشيف)

خلال ندوة صحفية بالرباط للنسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية

جميلة السيوري تهاجم وزارة العدل لعدم إشراك جمعيتها في حوار إصلاح منظومة العدالة

3/9816

عدسة أيس بريس

الرباط: كمال عسو

شنت جميلة السيوري رئيسة جمعية عدالة هجوما لاذعا على وزارة الرميد معتبرة الحوار الذي أطلقه حول إصلاح منظومة العدالة لم يتم إشراك الجمعية فيه بالطريقة الصحيحة.

وأكدت السيوري خلال ندوة صحفية نظمها النسيج المدني أول أمس الخميس بالرباط، على أنه من الصدف أن وزارة العدل والحريات قررت عرض نص مشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية على أنظار الحكومة تزامنا مع تقديم النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية للصيغة النهائية لمذكرته بشأن الموضوع وهي المذكرة التي كانت نتاج لقاءات تشاورية ومناظرة وطنية نظمت خلال شهر ماي الماضي بالرباط بدعم من مؤسسة فريديتش إيبرت الألمانية بتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للحقوقيين وبمشاركة وزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشيرة إلى أن المذكرات التي تم تقديمها "لم تستحضر ولم تؤخذ بعين الاعتبار عندما صدر مشروعا القانونين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

ودعت السيوري إلى ضرورة تأجيل عرض المشروع على مجلس الحكومة إلى حين إجراء المزيد من المشاورات بين مكونات النسيج الذي يضم فضلا عن جمعية عدالة عددا من الهيئات العاملة في الحقل القضائي بما فيها نادي قضاة المغرب والوداية الحسنية للقضاة التي فوجئ النسيج المدني بعدم حضورها لهذا اللقاء، مضيفة بأن النسيج المدني لم يتوصل بخلاصات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة بل - حسب السيوري - أخبر بمضامينه عن طريق الصحافة مثل جميع المواطنين.

من جهته، أجمع النسيج المدني على المطالبة بدعم مبادئ الشفافية والمساواة والإنصاف والعدالة في تدبير الوضعية الفردية للقضاة، وتكريس حقهم في التعبير الفردي والانتماء للجمعيات، وعدم تكريس التمييز بين قضاة المحاكم وقضاة النيابة العامة، مشددا على ضرورة تقوية استقلالية القضاء وتعزيز دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية كهيئة دستورية ناظمة لها ولاية كاملة على تسيير الشأن القضائي والإشراف على الإدارة القضائية للمحاكم مع إقرار مبدأ التفرغ لأعضاء المجلس، ضمانا لحسن سير الأشغال به، وإقرار مسؤولية المجلس تحت إشراف رئيسه المنتدب على عملية انتخاب المجلس الأعلى للقضاء من بدايتها إلى نهايتها، علاوة على ضمان تمثيلية منصفة للنساء القاضيات عند تنظيم كيفية انتخاب ممثلي القضاء انسجاما مع مقتضيات الفصل 115 من الدستور، مقترحا بأن يصبح تعيين جميع القضاة بمن فيهم المسؤولون القضائيون، من مهام المجلس الأعلى للسلطة القضائية على أن يوافق الملك على ذلك بظهير انسجاما مع أحكام الفصل 57 من الدستور الذي ينص على أنه يوافق الملك بظهير على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

اليزمي يدافع عن حق الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية في المشاركة في الانتخابات

■ الرباط - خالد مجدوب

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الخميس، بالرباط، على إيجابية إشراك الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية في الانتخابات المقبلة.

وأشار اليزمي الذي كان يتحدث خلال ندوة حول «الإصلاحات الانتخابية: تجارب مقارنة» من تنظيم المعهد الديمقراطي الوطني، وهو منظمة أمريكية غير حكومية، إلى التحديات المطروحة في مجال الإعداد للانتخابات، مثل توسيع نسبة المشاركة، وتعزيز مبدأ المناصفة باعتباره مبدأ وهدفا يكتسي أهمية دستورية.

من جهتها، أكدت أمينة بوعياش، الكاتبة العامة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، على ضرورة استحضار المعايير الدولية في مسلسل التحضير للانتخابات، معربة عن تخوفها من نزاهة الانتخابات المقبلة بالمغرب، وذلك بالنظر إلى القوانين المطروحة للتداول حاليا.

وقالت بوعياش إن التحدي المطروح الذي يواجه المغرب هو كيفية توسيع عدد المشاركين في الانتخابات، وكيفية إقرار مبدأ المناصفة وتجاوز نسبة مشاركة المرأة المسجلة سابقا.

اليزمي يدافع عن حق الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية في المشاركة في الانتخابات

■ خالد مجدوب

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الخميس، بالرباط، على إيجابية إشراك الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية في الانتخابات المقبلة.

وأشار اليزمي الذي كان يتحدث خلال ندوة حول "الإصلاحات الانتخابية: تجارب مقارنة" من تنظيم المعهد الديمقراطي الوطني، وهو منظمة أمريكية غير حكومية، إلى التحديات المطروحة في مجال الإعداد للانتخابات، مثل توسيع نسبة المشاركة، وتعزيز مبدأ المناصفة باعتباره مبدأ وهدفا يكتسي أهمية دستورية.

من جهتها، أكدت أمينة بوعياش، الكاتبة العامة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، إلى ضرورة استحضار المعايير الدولية في مسلسل التحضير للانتخابات، معربة عن تخوفها من نزاهة الانتخابات المقبلة بالمغرب وذلك بالنظر إلى القوانين المطروحة للتداول حاليا.

وقالت بوعياش إن التحدي المطروح الذي يواجه المغرب، هو كيفية توسيع عدد المشاركين في الانتخابات، وكيفية إقرار مبدأ المناصفة وتجاوز نسبة مشاركة المرأة المسجلة سابقا.

وأكد دوايت بوش، السفير الأمريكي بالمغرب، على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية لتجارب الانتخابات الديمقراطية بالعالم، مبرزا الدور المحوري الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني في مراقبة نزاهة الانتخابات.

ونوه دوايت بوش بالتحولات الجارية بالمغرب في سبيل ترسيخ انتخابات أكثر مصداقية.

من جهتها، قالت مينة بوهدود، نائبة رئيس مجلس النواب، إن المغرب راكم تجربة مهمة في مجال المنظومة الانتخابية ويمكن اعتمادها كنموذج على مستوى شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

واعتبرت بوهدود أن الانتخابات المزمع تنظيمها سنة 2015 ستشكل مرحلة أساسية لتطوير الإطار القانوني، والمؤسساتي والسياسي. ودعت إلى ضرورة دراسة موضوع مشاركة المواطنين في الانتخابات، والبحث عن السبل الكفيلة للرفع من نسبة هذه المشاركة.